جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١١٤٤)

تقييم واختيــار المشروعــات

٣ – الايراد الكلى وما يسمى التدفق النقدى

إعــداد

د / صالح مغيب

مايو ١٩٧٦

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

فهـــــرس

الفصـــل الاول : الايرادات الكلية ونقطة التعادل ٢

ـ الايرادات الكلية ٣

ـ مرونة الطلب والايراد الكلى ٤

ـ نقطة التعادل ١١

ـ عوامل الاهتمام بنقطة التعادل ١١

ـ التحليل الكلى ونقطة التعادل ١٤

ـ التكاليف المتغيرة ونقطة التعادل ١٧

ـ نقطة التعادل فى المشروعات ذات المنتجات المتعددة ٢٠

ـ نقطة التعادل ومعامل المرونة للتكاليف والايرادات ٢٣

ـ نقطة التعادل وتغير المخزون ٢٥

ـ نقطة التعادل وتغير تشكيلة المنتجات ٢٦

الفصـــل الثانى : صافى التدفق النقدى

ـ الضـــرائب ٣١

ـ الاهـــلاك ٣١

ـ عبء الفائدة على رأس المال المقترض ٣١

ـ القيمة فى نهاية العمر الانتاجى ٣٢

ـ تكلفة رأس المال المملوك ٣٣

ـ عوامل الاهتمام بهذا التحليل ٣٣

ـ أهم الاساليب المستخدمة ٣٥

ـ المعالجة فى قوائم صافى التدفق ٤١

ـ هامش المخاطر وعدم التأكد ٤٢

أ ـ ظروف المخاطر وعدم التأكد ٤٢

ب ـ عوامل اختلافة بين المشروعات ٤٤

جـ ـ ظروف وأساليب قياسة ٤٥

د ـ المعالجة فى قوائم صافى التدفق النقدى ٤٩

الفصـــــــل الاول

الايرادات الكلية ونقطـــة التعـــــادل

ويعتمد اعداد هذه القوائم على الدراسات الخاصة بالطلب على المنتجات وكذلك الدراسات الخاصة بالطاقة الانتاجية للفصول والمحتملة للمشروع ، ومن هذه الدراسات يمكن تقدير تطور حجم الانتاج المتوقع ومن الدراسات الخاصة بالفصول يتم توقع اتجاهات الاسعار . وتمثل حاصل ضرب الانتاج المتوقع في الاسعار المتوقعة ايرادات النشاط الرئيسي للمشروع . على أنه قد يتوافر للمشروع ايرادات أخرى من أنشطة فرعية أو نتيجة تشجيع الدولة ودعمها للعمليات الانتاجية وحتى يمكن قياس كفاءة التشغيل يراعى أن يتم الفصل بين ايرادات النشاط الرئيسي والايرادات الاخرى من ناحية ومن ناحية أخرى أن تسجل بهذه القوائم ما يمثل المجهودات التقديرية ويراعى هنا أن : يتم اعداد قائمة مستقلة لكل بديل من البدائل التي يتم تقييمها .

قائمة الايرادات للبديل ...

	الكمية	السعر	القيمة
أ) ايرادات النشاط الجاري :			
١ـ المنتجات التي تستهلك محليا			
ـ المنتجات الرئيسية :			
ـ المنتجات الفرعية :			
ـ مسحوبات داخلية بتكلفة الانتاج			
ـ ايرادات تشغيل للغير			
ـ جملة المنتجات التي تستهلك محليا			
٢ـ المنتجات التي تصدر للخارج :			
جملة المنتجات التي تصدر للخارج			
جملة الايراد الناتج للنشاط الجاري			
ب) ايرادات أخرى :			
١ـ اعانات			
٢ـ ايرادات متنوعة			
اجمالي الايرادات			

على أنه اذا كان ايراد الغلة للنشاط البارز للمشروع هو نتيجة لتعدد الوحدات المتوفر بيعها من المنتج فى ثمن الوحدة فاننا نود أن نوضح هنا :

أولا : ان العلاقة بين ايراد الغلة وحجم المبيعات ليست علاقة خطية دائما بمعنى أن الايراد الغلى يتغير بتغير حجم المبيعات وبنفس النسبة وانما يتوقف الامر على مرونة الطلب على المنتجات .

ثانيا : ان الايراد الغلى ليس له قيمة تحليلية فى حد ذاته مالم يرتبط بالتكاليف المترتبة على تحقيقه . أن يتم ذلك من خلال خريطة التعادل .

١ — مرونة الطلب وايراد الغلة للمشروع

اذا كان الايراد الغلى هو ما يتوقع المشروع الحصول عليه نتيجة لبيع منتجاته . فانه من ناحية أخرى يعكس النظر اليه على أن مجموع ما يدفعه المستهلكون مقابل حصولهم على المنتجات . ويتأثر المستهلك فى طلبه للسلعة بالعديد من العوامل منها ثمن السلعة الشخصى وثمن السلع البديلة وذوقه وتفضيله ...

وتعبر هذه العوامل عن متغيرات مستقلة فى دالة الطلب بينما تعبر الكمية المطلوبة عن المتغير التابع والذى يتأثر بالتغيرات التى تحدث فى العوامل المستقلة . واذا ما نظرنا الى الثمن على أنه العامل الاساسى فى تقدير ايرادات الغلة للمشروع واعتبرنا تغيرات العوامل الاخرى ، أو بمعنى آخر أن باقى المتغيرات المستقلة ستظل على ما هى عليه فانه يمكن القول — كقاعدة عامة — ان العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة هى علاقة عكسية حيث يترتب على التغير فى الثمن تغير فى الكمية وفى اتجاه عكسى فلو زاد ثمن السلعة قل طلب المستهلك منها نسبيا واذا انخفض الثمن قل طلبه منها نسبيا . وبذلك يمكن ان تكون هناك كميات مختلفة من السلعة مطلوبة عند أسعار مختلفة للبيع ويرجع ذلك — ومن وجهة نظر المستهلك الى عديد من الاعتبارات أهمها :

ان المستهلك يسعى من خلال انفاقه للنقود على السلع والخدمات المختلفة التي تحقق أكبر اشباع لاحتياجاته • وعلى ذلك اذا ما انخفض ثمن سلعة معينه من بقاء السلع البديله لها على حالها أو انخفض ثمنها بنسبة أقل فان المستهلك • يمكن أن يحصل على اشباع أكبر لو أنفق هذه السلعه — ولو جزئيا — من السلع البديله حالما أنها تستطيع تنافسها بشكل في اشباع احتياجاته ولذلك يتجه الى زيادة ما يطلبه من هذه السلعه ليشبع احتياجاته الاصيله لها وتوقفها في هذا الاشباع محل سلع أخرى • وهنا يمكن أن نتحقق الزيادة في الكمية المطلوبه نتيجة اعتبارين أساسيين :

أ — تغلب كمية أكبر من المنتج للحصول على اشباع أكبر بنفس الثمن ويرجع ذلك الى أن الدخل الحقيقي للفرد يزداد بانخفاض أثمان السلع والخدمات التي يستهلكها وأن أثمان السلع والخدمات التي يستخدمها الفرد مقومه بأسعارها تعبر عن الدخل النقدي المخصص للاستهلاك • وعلى ذلك فاذا ما انخفض سعر أحد مكونات الدخل النقدي فان ذلك يعني قوة شرائية جديدة أو بمعنى آخر فائض في الدخل يتوقف على نصيب هذه السلعه في الدخل الحقيقي ومقدار الانخفاض في ثمنها — واذا لم يقرر المستهلك ادخار هذا الفائض — فانه يتم انفاقه اما على سلع أو خدمات لم يكن يحصل عليها من قبل واما بزيادة مقدار ما يستهلكه منها ويتكون من بينها السلعة التي انخفض ثمنها •

ب — شراء كميات أخرى من نفس السلعة لتحل محل السلع الاخرى البديلة والتي لم يقل ثمنها على ما هو عليه أو انخفض بنسبة أقل •

وعلى العكس في حالة ارتفاع أسعار السلعه مع بقاء أسعار السلع الاخرى البديله على ما هو عليه • أو ارتفاعها بنسبة أقل فان الامر يؤدي الى ان تصبح سعر السلعة أكبر ارتفاعا من أسعار السلع الاخرى والتي تستطيع ان تنافسها بشكل في اشباع احتياجاته • ولهذا يلجأ الى تخفيض طلبه عليها اما بتخفيض احتياجاته أكثر من هذه السلعه واما باحلال سلع أخرى

بدايـــة محليهـــا •

اذا كان الدخل النقدى هو الترجمة المالية للدخل الحقيقى فان ارتفاع أسعار المنتج قد يؤدى الى خروج بعض المستهلكين من دائرة الاستهلاك • وخاصة ذوى الدخول النقدية المحدودة لعجزهم عن شرائها أو لانها أصبح لها أهمية ضئيلة فى سلم تفضيلهم وبذلك ينخفض الطلب على السلعة بمقدار انخفاض طلب هذه الفئة عليها وبالعكس عندما ينخفض سعر السلعة فان هذه الفئة تصبح قادرة على طلبها بعد أن كانت عاجزة عن ذلك كمـــا أن بعض الافراد ممن كانوا يعطون السلعة أهمية ضئيلة بجدوى واقعا كافيا لطلبها •

وهكذا يؤدى ارتفاع السعر الى انخفاض الكمية المطلوبة نتيجة خروج بعض المستهلكين من دائرة الاستهلاك وتخفيض الآخرين لطلبهم عليها • كما أن انخفاض ثمنها يؤدى الـــى زيادة الطلب عليها لدخول مستهلكين جدد لطلب السلعة مع زيادة الكمية المطلوبة بنهـــا للفئات الاخرى • ويمكن التعبير عن العلاقة الدالة للطلب والثمن ـ كقاعدة عامة ـ بالشكل البيانى التالـــى :

حيث يعبر المحور الرأسى (ص) عن مختلف الاسعار المفترضة للسلعة مبتدئين مـــن نقطة الاصل بأقل الاسعار متدرجين الى أعلى مع ارتفاع السعر • ويرصد على المحور الافقى (س) الكميات التى قد يطلبها المستهلك عند كل سعر مبتدئين بأقل الكميات ومتدرجين الى أكبرها • ومعرفة الاسعار المتعلقة والكميات المرتبطة بكل سعر ويتم تحديد العلاقـــة بين كل كمية والسعر الخاص بها برسم خط عمودى على المحور الافقى عند المستوى المعبـــر عن الكمية وخط افقى على المحور الرأسى يبدأ من المستوى المعبر عن السعر وتقابـــل الخطين مما يوضح النقطة التى تعبر عن هذه العلاقة • وبتكرار هذا نحصل على عديد مـــن النقاط المعبرة عن عديد من العلاقات للكمية والسعر • وبايصال هذه النقاط ببعضهـــا نحصل على منحنى الطلب ويعبر هذا المنحنى على العلاقة الدالية بين الطلب والثمن أو بمعنى آخر دالة الطلـــب •

ويستطاع على هذا المعنى أنه يتابل ان كميه معلومه من السلعه (ك) عند السعر الذى يكون المستهلك على استعداد لدفعه • وأن هذه الكميه تتغير بتغير الثمن وفى اتجاه عكسى • فعند السعر (ث) نجد أن الكميه المطلوبه هى (ك) وعندما يرتفع السعر الى ث تنخفض الكميه الى ( ) وعندما ينخفض السعر الى ث تزداد الكميه المطلوبه الى ك ويمكن على هذه الصفه المنحنى الذى يمثل قانون الطلب •

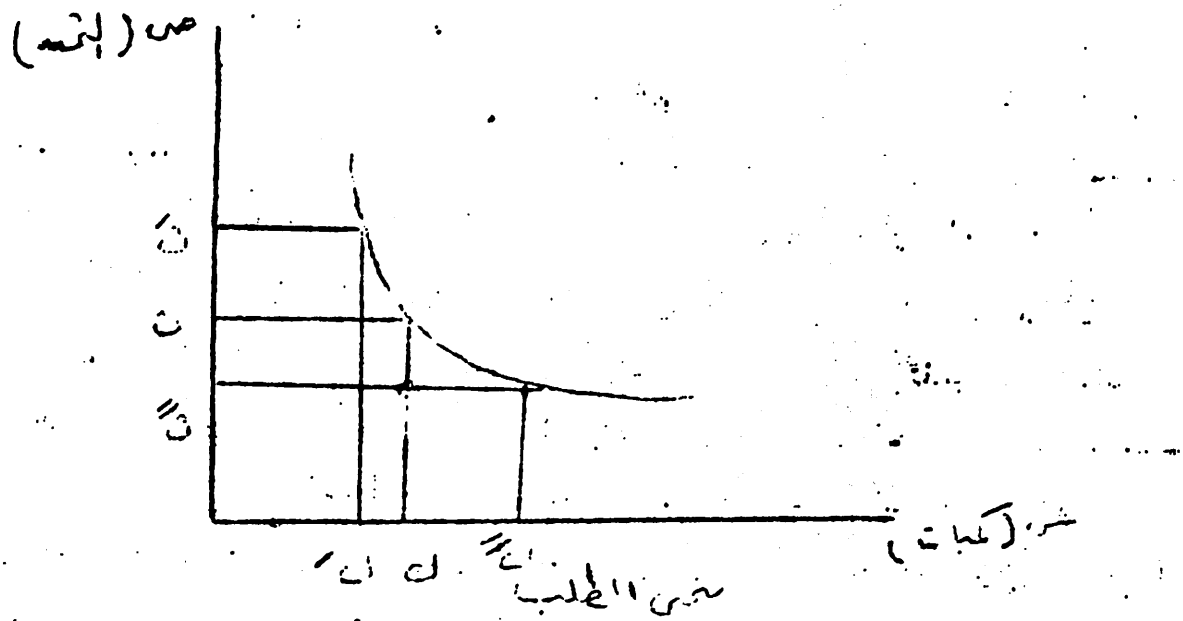

على أنه اذا كان الطلب على وجه العموم متناقصا للثمن - الا أنه يوجد اختلافات من سلعه الى أخرى فى مدى استجابه الطلب عليها لما يحدث من تغيير فى سعرها ، هذا من ناحيه ومن ناحيه أخرى فانه التغير فى طلب السلعه بناء على التغير فى ثمنها يختلف مداه من موقع الى آخر على منحنى الطلب ويتوقف ذلك على مرونه الطلب •

ويعبر مرونه الطلب على درجه استجابه الكميه المطلوبه من سلعه ما يحدث من تغير فى ثمنها ، ويستخدم مقاييس المرونه كمعيار كمى يوضح الاختلاف فى مرونه الطلب بين السلع المختلفه كما يستخدم أيضا فى التعبير عن هذا الاختلاف بين المراحل المختلفه من الطلب على السلعه الواحده ويقصد بهذا المقياس " النسبه المئويه التى تحدد درجه مرونه الطلب " ويتم قياسه بمقارنه التغير النسبى فى الكميه المطلوبه بالتغير النسبى فى السعر

وهكذا فان معامل المرونة (١)

$$\frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلي}}$$

ومعنى اخر هو $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية}}{\text{التغير النسبي في الثمن}} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$

ونلاحظ على هذا المعامل انه يعبر عن مقدار النسبة المئوية للتغير الذي يحدث في الكمية المطلوبة عندما يتغير الثمن بمقدار ١٪ وان هذا التغير يأخذ شكل عكسي فلو كان معامل المرونة (٣) مثلا فان معنى ذلك انه عندما يتغير الثمن بمقدار ١٪ فان الكمية تتغير بمقدار ـ٣٪ أو تتغير بمقدار ٣٪ عندما ينخفض الثمن بمقدار ـ١٪ .

على أن معامل المرونة لايفيدنا في هذا التحليل اذا كان خاصا بالاتجاه العام للعلاقة بين الكمية والثمن . وانما نحن نرغب في أن نقيس التغير المرتقب في الايرادات عند كل حجم من احجام النشاط أو التغير المرتقب في الاسعار عند كل حجم من احجام الطلب على المنتجات ولذلك فنحن نود ان نقيس معامل المرونة عند كل سعر على منحنى الطلب . ويفيدنا في هذا أن نتعرف اولا على الحالات المختلفة لمرونة الطلب والتي عادة ما نميز فيها بين خمس حالات مختلفة لمعامل المرونة .

ـ طلب متناهي المرونة : ويعني ان المستهلكون مستعدون لشراء كل الكمية التي يمكن شراؤها عند سعر معين وينهار هذا الطلب عند اي ارتفاع للسعر . ونجد ان معامل المرونة هنا هو

ـ طلب مرن : ويعني ان الكمية المطلوبة تتغير بنسبة اكبر من نسبة المئوية للتغير في الثمن سواء بالزيادة او بالنقص وهنا يكون معامل المرونة اكبر من ـ ١ وأقل من مالا نهاية .

ـ طلب متكافئ المرونة : ويعبر عن تغير نسبي في الكمية مساويا للتغير النسبي في

---

(١) دكتور احمد جامع عبد الرحمن . النظرية الاقتصادية . الجزء الاول . دار النهضة العربية ١٩٧٤ .

السعر • أن أن السلعة المطلوبة تتغير بنفس المئوية للتغير في السعر
وبذلك نجد أن مقاس المرونة = ١

— الطلب غير مرن : حيث تتغير الكمية المطلوبة بنسبة مئوية أقل من التغير في السعر •
وبذلك نجد أن مقاس المرونة أقل من = ١ وأكبر من صفر •

— الطلب عديم المرونة : حيث لا يترتب على التغير في الثمن بأي نسبة مئوية أن تتغير
الكمية المطلوبة ومقاس المرونة عندئذ صفر •

والحالة الثانية والرابعة هي التي تجعل دالة الطلب تأخذ شكل المنحنى
أما الحالتين الأولى • تعبر عن خط أفقي عند مستوى سعر معين والحالة الخامسة
تعبر عن خط رأسي عند مستوى كمية معينة والحالة الثالثة تعبر عن خط الطلب وليس منحنى

وتختلف مقياس مقاس المرونة في تحديد الكميات المطلوبة عند أي سعر معين
الأسعار • ويستخدم في تقدير الإيراد الكلي عند أي مستوى من مستويات الانتاج • ويمكن
القول كقاعدة عامة — بأن الإيراد الكلي يتغير نتيجة تغير سعر وحجم المبيعات وأن اتجاه
هذا التغير في الإيراد الكلي يتوقف على مقدار مقاس المرونة عند أي مستوى من مستويات
الطلب • ففي حالة الطلب المرن حيث تتغير الكمية بنسبة أكبر من التغير في السعر يمكن
أن يزداد الإيراد الكلي عندما ينخفض الثمن حيث تتقاضى الزيادة الكبيرة في الكمية المطلوبة
بنسبة النقص الذي حدث في الثمن بل ويمكن أن تتعدى زيادة حاصلة في الإيراد الكلي
بعكس ما اذا ارتفع السعر حيث تنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر وعندئذ يزيد أثر نقص الكمية
عن أثر ارتفاع السعر على الإيراد الكلي مما يؤدي الى انخفاضه • إما في حالة الطلب
الغير مرن حيث تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أقل من النسبة المئوية للزيادة في الثمن • وبذلك
فان الزيادة التي يمكن أن يحدثها الارتفاع في الثمن قد يمتصها النقص الذي حدث في
الكمية بل قد لا تفي هذه الزيادة لتعويض النقص ويتسبب ذلك في انخفاض الإيراد الكلي
أما في حالة انخفاض الثمن فان الإيراد الكلي يقل نتيجة هذا الانخفاض في الثمن ولكن

الانخفاض في الثمن يؤدي الى زيادة في الكمية اذا كانت بنسبة أقل وعلى ذلك فان ثمن هذه الزيادة في الكمية يؤدي الى زيادة الايراد الكلي ولكنه قد لا يؤدي الى تعويض النقص الذي حدث ، وبذلك يمكن القول بأن في حالة الطلب الصحيح فان ارتفاع السعر يؤدي الى نقص ايراد الكلي • وفي حالة الطلب المتناسب المرونة فان الزيادة في السعر قد تؤدي الى نقص في الكمية بنفس النسبة وعلى ذلك فان ايراد الكلي يزيد نتيجة زيادة الاسعار ولكنه ينقسم المبيعات بنفس النسبة مما يعني ثبات ايراد الكلي • في حالة ارتفاع أو انخفاض السعر • وان كان هذا الايراد يصبح يتغير نتيجة بين كميات أكبر أو أقل • وتوضح حالة الطلب عديم المرونة عدم وجود علاقة بين الايراد الكلي والكمية المطلوبة اذ يمكن أن يزداد الايراد الكلي برغم ثبات الكمية ونتيجة ارتفاع السعر كما يمكن أن يقل برغم ثبات الكمية ونتيجة انخفاض السعر • وتمثل هذه الحالة عكس الطلب المتناسب المرونة • حيث يمكن ألا يتغير أي ايراد اذا ما ارتفعت أسعار البيع •

ويبقى بعد التحليل في تقدير حجم الايرادات الكلية المرتبطة بكل مستويات النشاط الا ان حجم الايراد الكلي ليس كمية تحليلية في حد ذاتها مالم يرتبط بالتكاليف المترتبة على تحقيقه وبهذا ذهبنا الى مناقشة نظرية التكاليف •

٢ — نقطة التعادل Dreak even poing

يهتم التحليل المالى للمشروعات فى عرضه للبيانات بنقطة التعادل وقد عرف النظام المحاسبى الموحد نقطة التعادل بأنها النقطة التى عندها يتساوى مجموع ايرادات النشاط الجارى مع مجموع التكاليف الكلية • أى أن نقطة التعادل تمثل ذلك المقدار من الايرادات الذى يساوى اجمالى التكاليف الثابتة والمتغيرة • ولذلك تعتبر نقطة التعادل نقطة حدية بمعنى أنه بعد هذه النقطة يحقق المشروع أرباح بينما قبلها يحقق خسائر وعندما تتساوى التكاليف بالايرادات ويصل الربح صفر • ويرجع اهتمام التحليل المالى بنقطة التعادل الى عدد من الاسباب أهمها :

١ — يمكن أن أرسمنا أن أحد اهداف التقييم الجارى للمشروع هو التأكد من قدرة المشروع على تحقيق أرباح • والربح فى مبناه العام هو الفرق بين اجمالى التكلفة واجمالى الايرادات ولا يبدأ هذا الربح فى التحقق الا عندما تتجاوز الايرادات اجمالى التكلفة ومن خلال نقطة التعادل يستطيع المحلل التعرف على حجم الارباح المرتبط بكل مستوى من مستويات الانتاج وبالتالى تحديد حجم الانتاج الذى يسمح بتحقيق Standard أو حتى العائد المحدد بمعرفة الادارة Rate of return •

٢ — هامش الامان

يعبر تقييم المشروع عن استخدام سلسلة من البيانات الخاصة بالمستقبل — سواء بالنسبة للانتاج أو المبيعات أو التكاليف •• وهذه البيانات عرضة بدرجة أو بأخرى لامكانية انحراف واقع التنفيذ عما تم تخطيطه •

وتوضح خريطة التعادل هامش الامان بالنسبة للمشروع ، فكلما زادت مبيعات المشروع المقدرة عن نقطة التعادل هذا كان للمشروع أمن وضعا للمخاطر فى المستقبل حيث يكون هناك هامش أكبر من الامان والقدرة على احتواء آثار التقلبات أو الانحرافات ويقاس هامش الامان بالفرق بين المبيعات المتوقعة للمشروع والمبيعات التى تحقق التعادل ثم ينسب هذا الفرق الى اجمالى المبيعات ليوضح نسبة أو هامش الامان •

٣ - في المشروعات ذات الانشطة المتعددة .

مما يهتم التحليل المالى بالاثار التجارية للمشروع ككل بانه يهتم ايضا بقياس مدى مساهمة كل نشاط من هذه الانشطة فى تحليل النتائج الاجمالية للمشروع وفى تغطية التكاليف الثابتة المترتبة على القيام به - فقد يخفى المشروع ككل النتائج المستهدفة منه وعلى بعض الانشطة قد تخفى آثارا سلبية أو تحز عليها المحلل المالى ربما أوصى بالاعتماد على التغير فى اشباعها . وتعتبر ضرائب التعامل للانشطة أحد الاساليب الرئيسية فى هذا المجال .

٤ - تعبر الايرادات الخاصة بالنشاط المبارى عن المبيعات التقديرية والاسعار المتوقع البيع بها . وتلعب الاسعار فى علاقتها بمرونة الطلب على المنتجات دورا رئيسيا فى تحديد حجم الربح المتوقع . وتعتبر ضرائط التعادل أحد أدوات التحليل المالى لارشاد الادارة فى قراراتها الخاصة . بسياسات التسعير وأثر التغير فيها على التغير فى حجم الإيرادات ورغم المبيعات المتوقع+

٥ - أن علاقات التشابه التى تربطها بين الربح الممكن تحقيقة والباقة المحتملة للتشغيل والسوق المرتبة والتكاليف التى ستحملها المشروع .

نجعل من الضرورى دراسة التحليل التجارى للمشروع فى ضوء هذه العوامل وأثير تغير عامل أو أكثر منها على العوامل الاخرى وتمثل دراسة نقطة التعادل محورا أساسيا فى قياس التكلفة والربح عند كل حجم من أحجام الانتاج وكل نسبة من الطاقة المستغلة .

ولتوسيع علاقات نقطة التعادل على الطريقة البيانية :

- درسنا أن المحور الأفقى (س) يمثل عدد الوحدات المنتجة والمباعة . ويمكن أن يتم التعبير على هذا المحور بعدد الوحدات أو بقيمة هذه الوحدات كما يمكن أن يعبر عن نسبة أستغلال الطاقة . على أن يكون مقياس الرسم البيانى فى علاقة مع الحد الافقى لما سيتم قياسة .

— المحور الرأسى (ص) يمثل الايرادات والتاليف بالجنيهات على أن يتم تحديد الرسم البيانى على هذا المحور فى ضوء من العدد الاصلى لما سيتم قياسه من حيث للتاليف والايرادات

— يحدد خط الايرادات بأن تحدد الايرادات عند أصلى رقم لانتاج انتاج ثم يتم ايصال هذا الخط الى نقطة الاصل — على المحور السادس (يفترض هنا وجود علاقة خطية بين الايراد الكلى للمبيعات وحجم المبيعات) .

— أما فيما يتعلق بالتاليف فيتم تحديد التكلفة الكلية عند أصلى رقم انتاج أو نسبة استغلال للطاقة ثم يتم ايصال هذه النقطة بنقطة أخرى على المحور السادس تمثل التكلفة الثابتة (يفترض هنا أن دالة التاليف الكلية خطية حيث ص = أ س + ب وحيث ص اجمالى التكلفة ، س عدد الوحدات ، أ هى التكلفة المتغيرة للوحدة وهى هنا عامل ثابت لـ س . وتعبر ب عن التاليف الثابتة)

— يتوقف موقع خط التاليف الثابتة بالنسبة للمحور الافقى على اذا ما كان التمثيل سيتم من زاوية التاليف الكلية اعتماداً على قياس التكلفة المتغيرة من نقطة على المحور السادس تمثل التاليف الثابتة . أم سوف يبدأ قياس التكلفة المتغيرة من نقطة الاصل ثم يرسم خط التاليف الثابتة موازياً لها وبقدر هذه التكلفة .

ولايضاح نفترض المثال التالى وباعتبار التكلفة المتغيرة للوحدة ٥ جنيه وسعر البيع ١٠ جنيه والتاليف الثابتة ١٠٫٠٠٠ جنيه .